

الأزمة..

والنموذج الاقتصادي السعودي

يستخدم لاستيعاب آثار انخفاض تلك الأسعار في مراحل لاحقة. وهذا النموذج البعيد النظر طبق دوماً في الماضي، ونرى تطبيقه الآن في إعلان وزارة المالية السعودية عن نية الملكة زيادة الإنفاق الحكومي في ميزانية العام المقبل، وفي نطاق تأمين السيولة الضرورية للاقتصاد والمؤسسات، وبالتالي العمل على توفير الآليات والمحفزات اللازمة لاستيعاب آثار انحسار السيولة في النظام المصرفي ومساعدة قطاعات الأعمال والقطاعات الإنتاجية على متابعة نشاطها بصورة طبيعية. وتأتي خطوة وزارة المالية لتكامل مجموعة خطوات اتخذتها مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) لتخفيف آثار انكماش السيولة المصرفية، والتي تضمنت خفض سعر الحسم وخفض الاحتياط الإلزامي على الودائع من 15 إلى 7 في المئة، الأمر الذي حرر عشرات المليارات من الريالات للعودة إلى تمويل الدورة الاقتصادية.

4 - الأهمية الكبيرة لإدارة التوقعات الاقتصادية للناس والحفاظ بالتالي على معدلات تضخم منخفضة جداً وتكلفة عمالة تنافسية، مع السعي الدائم لزيادة الإنتاجية للفرد في كافة قطاعات الاقتصاد. وتستند هذه المقاربة إلى الميزات الخاصة بالملكة كمجتمع كثيف السكان نسبياً. ويلاحظ أن الملكة تجنبت خلال سنوات «الوفرة» الأخيرة منح تقديرات كبيرة للناس (باستثناء زيادة الدعم السعوي لتخفيف أثر التضخم المالي على ذوي الدخل المحدود) أو تنفيذ زيادات كبيرة في الرواتب. وهذا الأمر جعل الملكة في وضع مريح، فيما تضطر مؤسسات خليجية كثيرة إلى صرف العمال أو خفض التقديرات لمواجهة آثار الركود.

5 - الاستخدام الذكي للمال في المجالين الدبلوماسي والسياسي، لإعلاء شأن الملكة في المحافل الدولية. وهذا يجعل الملكة حريصة على إدارة ماليتها بما لا يكشفها للخارج أو يعرضها للضعف. وهذا الوعي كان في أساس الإنجاز الذي مكن الملكة من الحصول على مقعد دائم في مجلس إدارة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وذلك عندما قامت في أواخر الثمانينات بإقراض صندوق النقد مبلغ 10 مليارات دولار، وهو موقع تتمتع به الملكة، خلافاً لدول كبيرة بما في ذلك الصين. وبين الأمثلة القوية على استخدام المال لأغراض تعزيز الديبلوماسية، اجتناب السعودية الاستثمار المباشر في الشركات الأوروبية والأميركية مع ما تثيره من حساسيات سياسية وما تحمله من مخاطر قوية برزت حديثاً مع انهيار أسواق الأسهم مؤخراً. وقد اكتفت السعودية تقليدياً بالاستثمار في السندات الحكومية السيادية التي تحمل عائداً ثابتاً ولا تكتنفها مخاطر تذكر. وبسبب هذه السياسة، من المستبعد أن تكون السعودية تعرضت لخسائر مباشرة بسبب الأزمة المالية الحالية، وإن كان بعض الممولين السعوديين تعرضوا لمثل هذه الخسائر. ■

«الاقتصاد والأعمال»

كما في كل الأزمات السابقة، بدت السعودية في ظل الأزمة المالية الراهنة النموذج الاقتصادي الأقوى في الخليج، وحجر الزاوية في كافة مشاريع الوحدة الاقتصادية الخليجية. هذه الوحدة التي تبدو اليوم حاجة ماسة للجميع، بعد أن كشفت الأزمة مخاطر اكتساب الأحجام عبر التمدد خارج العالم العربي، بدلاً من التمدد نحو الداخل والتوظيف في تطوير أحجام اقتصادية إقليمية على غرار ما حدث ويحدث في العالم.

حتى وقت قريب، بدا في نظر البعض أن السعودية «تأخرت» عن ركب التنمية والتطور الاقتصادي في الخليج. فبالمقارنة، كانت بعض دول المنطقة تسير بسرعة كبيرة في عملية التنمية، والإفادة من التحسن الكبير في أسعار النفط لتنفيذ أكبر قدر من المشاريع وترتيب أكبر قدر من الالتزامات على الدولة. بينما كانت السعودية تسير في خط الإدارة الحذرة للاقتصاد، وهو خط استقر بصورة واضحة بعد أزمة الكساد وتراجع أسعار النفط في منتصف الثمانينات، ولم تحد عنه السعودية منذ ذلك الحين.

والواقع، أن «المذهب الاقتصادي» السعودي، إذا صح التعبير، يستند إلى فلسفة شاملة لإدارة الدولة وإدارة موقع الملكة في نطاقها الإقليمي والدولي، كما يستند إلى منظومة قيم راسخة في المجتمع السعودي تشجع على الاعتدال والبعد عن البهجة والضجيج، وتعطي اعتباراً عالياً لمسألة التماسك الاجتماعي، والتوفيق بالتالي بين العولمة وما تتيحه من فرص للتقدم، وبين صون الاستقرار الاجتماعي والحفاظ على الهوية الثقافية للبلد. ويمكن القول أن «النهج الاقتصادي» للمملكة يستند إلى مجموعة مسلمتات رئيسية أبرزها:

1 - التقدير العالي لأهمية المال واستناد الإدارة الاقتصادية، كما هي الحال في الاقتصادات الطبيعية والكبيرة، إلى مبدأ الندرة والإدارة العقلانية والفعالة للموارد المتاحة. وقد ساهم تمسك السعودية بهذه الفلسفة في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي، كما مكنها من التمسك بالنموذج المستقر والمجرب على الرغم من كل الإغراءات التي كانت تهب عليها من مختلف أنحاء المنطقة للصعود إلى مركب الفورة والإنفاق الواسع وزيادة الاعتماد على التدفقات الخارجية وعلى آليات اقتصاد العولمة ومؤسساتها.

2 - أهمية التفكير بالمستقبل والاهتمام بحاجات الأجيال المقبلة، وأخذها في الاعتبار عند وضع سياسات الإنفاق الحكومي والادخار الوطني. فلا مبالغة في الإنفاق، ولا استنزافاً للاحتياط، في مشاريع تخلق تنمية آنية وازدهاراً مؤقتاً، من دون تفكير في ما قد يطرأ من ظروف سياسية واقتصادية قد تبدل الأحوال وتجعل البلد في حاجة ماسة لاستخدام الاحتياط.

3 - أهمية استخدام العائدات النفطية ليس فقط كمورد للإنفاق، بل كعامل للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي، من خلال الادخار والاحتفاظ بالفوائض المحققة في مراحل ارتفاع أسعار النفط كاحتياط